

بسبب الحرب: قضايا من مثل التنافس، أشكال العجز، سياسة الحماية، التزبية، وما شابه. إنَّ أيَّ "نظام عالمي جديد" لن يُبنى وفقاً لمبادئ مجردة من القانون الدولي، بل وفقاً لمبادئ مشتركة من الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق. إنَّ قسماً كبيراً من العالم سيكون شبيهاً بالعراق وروريتانيا [المتخيلة] (*Ruritania*)، وعرضةٌ لصراعات وثورات دموية. ولكن باستثناء الخليج، فإنَّ مناطق قليلة سيكون لها تأثير يُذكر - جيد أو سيئ - على القسم المتطوّر من العالم الديمقراطي الرأسمالي. وبالتأكيد، في هذا الجزء من العالم سنقوم ببناء بيوتنا.^(٣٧)

هذا التحليل يقطع الأنفاس في قبوله الفوري للخطة الحكومي الذي تشرف عليه الولايات المتحدة الأمريكية، في معادلته "الديموقراطية" بـ "اقتصاد السوق"، وفي احتقاره لتلك "المبادئ المجردة" التي قد تتحدّى أو تعقد شروط المعادلة، وفي تبنيه "للنظام العالمي الجديد" المطابق صراحةً لمصالح التفوّق الأمريكي العالمي، و - هذا ليس أقلّ أهميةً - منطلق "نحن وهم" الذي يقول بأن "هم" (بلدان كالعراق وروريتانيا) سيستمرون في التورّط في "صراعات وثورات دموية" قديمة الطراز، في حين أنّ "نحن"، القاطنين السعداء للتيوبيا الموعودة، سنتفرّج على بؤسهم دون أدنى إحساس بالمسؤولية تجاه الماضي أو الحاضر. إنها صورةٌ تتمثل سذاجتها العالية وافتقارها للمنظور التاريخي في تركها أثراً واسع النطاق عندما كان أناس كثر يتعطشون (من بينهم مثقفين ومحللين سياسيين) إلى استبدال الصلوات المهذّقة لمعتقد الإجماع بجهودٍ تنتقد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء نتائجها وآثارها على أرض الواقع. وليس من الصعب أن ترى كيف أن طروحات كهذه ترتبط بخطاب "التضامن" الجماعي - التوجّه الأساسي إلى القيم المشتركة للهوية الاجتماعية والإثنية "الأمريكية" - الذي يشكّل بنداً رئيسياً في نسخة رورتي عن فرضية نهاية الأيديولوجيا. و هنا أيضاً ثمة افتراض متجذّر بأنّ ثقافات أخرى، ومجموعات مصالح أو أشكال سياسية من الحياة يمكنها أن توقظ "فينا"